أشاد باستقلال القضاء الكويتي ونزاهته

العنزي : قرار النيابة أكد ثقتنا في ان التسجيلات «مفبركة»

■ نتمنى التوقف عن بث الإشاعات وتوزيع الاتهامات التي تشيع الفرقة بين أفراد المجتمع

■ الجار الله : أتمني بعد حفظ البلاغ أن يطوى الملف وأن نلتفت إلى بناء البلد وتطويرها

عسكر العنزي

عبدالحميد دشتي

عادل الجارالله

■ نحن مع الصراع الإيجابي للمحافظة على المال العام ومحاربة الفساد ولسنا مع الصراع من أجل الصراع

■ دشتي : مضمون البلاغ كان أقوالاً مرسلة لم تتأيد بأي دليل أو قرينة

قال النائب عسكر العنزي : نبارك لسمو الشيخ ناصر المحمد ولرئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي على صدور قرار النيابة العامة بحفظ بلاغ شريط الفتنة مؤكدة انه تسجيلات مفبركة ومجرد أقوال مرسلة بلا أدلة.

وتابع عسكر : ونشيد باستقلال القضاء الكويتي ونزاهته واننا ومعظم ابناء الشعب الكويتي لم نشك مطلقا في نزاهة المحمد والخرافي وإخلاصهما للكويت وجاء قرار النيابة العامة ليؤكد ثقتنا في ان التسجيلات المزعومة مفبركة و استهدفت أمن الكويت واستقرارها و النيل من شرفاء الكويت .

واختتم عسكر بقوله : ونتمنى التوقف عن بث الاشاعات وتوزيع الاتهامات التي تشيع الفرقة بين افراد المجتمع الكويتي .

ومن جانبة طالب النائب عادل الجار الله الخرافي بضرورة ايقاف الصراع بين ابناء الاسرة خصوصا بعد قرار النيابة العامة بحفظ البلاغ المقدم من الشيخ احمد الفهد في قضية الشريط والتامر

موضحا انه من حق الشيخ احمد الفهد ان يقدم ما يراه مناسبا وفقا للحرية التي يعيشها البلد

واضاف الخرافي نحن مع الصراع الايجابي للمحافظة علي المال العام ومحاربة الفساد ولكن ما يزعجنا ان هناك صراعا من اجل الصراع واكد ان هناك اخطاء ولكن الحل يكون من خلال القنوات الدستورية والقانونية داعيا الي انهاء الخلاف وان يرجح اولياء الامر العقل كما ذكر النائب د.عبدالحميد دشتي بما قاله سابقا عن بلاغ الشيخ احمد الفهد ضد سمو الشيخ ناصر المحمد ورئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي من ان البلاغ خرطي بخرطي

واضاف النائب دشتي في تصريح صحافي : ذكرت سابقا بعد الاستماع لتلك التسجيلات ومضمون المستندات المصطنعه من مقدمها انها خرطي بخرطي وها هي النيابه العامة تاتي لتاكد ما ذكرناه سابقا فما ذكرناه كنا نعرف نتيجته وما سيؤل اليه الامر لثقتنا في مؤسساتنا القضائية التي افشلت مخطط الفتنة وحفظت بلاغ الافتراء واضاف النائب دشتي : مضمون البلاغ كان اقوال مرسلة لم تتأيد بأى دليل أو قرينة سوى مقاطع ثبت بيقين الأدلة الجنائية ان جميع تسجيلات المقاطع ليست أصلية وان جميع الاصوات لم تتوافق زمنيا مع المحادثات المسجلة واردف النائب دشتي : كنا متاكدين وعلى يقين تام من زيف تلك الادعاءات لمقدم البلاغ لأننا نعلم علم اليقين انها مجرد افتراءات لن تنجلي على مؤسساتنا القضائية التي قالت كلمتها الفصل

واردف النائب دشتي : بما لدينا من خبرة وثقة في مؤسساتنا القضائية التي قالت كلمتها الفصل التي لاشك انها عنوان الحقيقة نؤكد ان تلك المكائد والاحقاد التي تدبر بحق رموز وطننا العزيز وللايقاع بين ابنائه الشرفاء سنزيدنا تلاحما ووقوفنا صفا واحدا وسد منيعا لنفشل كيد الكائدين ومخططات زمرة الشر التي تتربص بوطننا بهدف زرع بذور الفتنة والشقاق بين ابنائه.

بلغت 165ماده

«المالية» انتهت من تعديلات هيئة أسواق المال

■ الجبري : ميزانية الهيئة مستقلة وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة للعمل على ضبط عملها

■ إذا كان هناك مايثبت أن المتداول قام بأعمال زائفه من خلال أدلة تطبق عليه الجزاءات

جانب من اجتماع اللجنة

■ تحديد سقف الرسوم بألا يتجاوز 50 ألف دينار في كل الحالات كي تكون هناك منافسة بين الشركات

■ القانون بحلته الجديدة سيعالج كل المثالب التي شابت القانون الحالي وسيكون على جدول اعمال الجلسة المقبلة

اعلن مقرر اللجنة المالية محمد الجبري انتهاء اللجنة من كافة التعديلات الخاصة بقانون هيئة اسواق المال مشيرا الى ان عدد التعديلات بلغت 165ماده حيث تقدمت الحكومة 39 ماده وتمت الموافقه على 29 ماده منها كما تم التعديل على عشرة مواد من تعديلات الحكومة التي رات اللجنة انها غير مناسبه .

وقال الجبري عقب اجتماع اللجنة المالية الخاص بتعديلات قانون هيئة اسواق المال ان ابرز التعديلات تتمثل في اخضاع ميزانية الهيئة لقانون 31 لسنة 1978 بحيث تكون مستقله وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة للعمل على ضبط عمل الهيئة بشكل سليم كما تم التعديل على المادة33 بان يكون 50 بالمائة اكتتاب وتدخل ضمن قانون الشراكه حيث تم ادخال هيئة الاستثمار وشركات محلية بالتعاون مع مستشار عالمي اضافة الى 50 بالمائة اكتتاب للمواطنين .

واضاف قائلا ان هناك تعديلات مهمه طرات على المواد 118 و119 و120 و121 و122و125 فيما يتعلق في الجزاءات حيث كان القانون في الماده 122 في السابق يقضي بادانة اي تصرف يقوم فيه المتداول والذي يكون مبنيا على ايحاء زائف او مضلل بشان اي ورقه مالية ونحن هنا ندخل في النوايا وهذا مارفضته اللجنة وحددت بانه اذا كان هناك مايثبت ان المتداول قام في اعمال زائفه وصريحة فعليا ومن خلال ادالة واثباتات تطبق عليه الجزاءات على الا ندخل في النوايا .

وزاد الجبري ان هناك تعديلا مهما على عملية الرسوم اذ حددت اللجنة في التعديلات الجديدة سقف الرسوم بان تتجاوز 50 الف دينار بالنسبة لشركات الوساطة التمالية والمقاصة المالية او حتى للنظام حيث كانت رسوم الوساطه 100 الف دينار والمقاصة نصف مليون دينار و500 دينار للنظام غير رخصتها البالغه 5 ملايين دينار لذلك ارتات تحديد سقف الرسوم بالا يتجاوز 50 الف دينار في كل الحالات كسقف اعلى كي تكون هناك منافسة بين الشركات ويمنح ذلك الفرصه للمتداولين للعمل بشكل اكبر وسيساهم في تطوير البورصة .

واوضح ان اللجنة عقدت اجتماعات كثيره من اجل انجاز تعديلات هذا القانون الذي ينتظره الشعب الكويتي كثيرا مشيرا الى ان القانون بحلته الجديدة سيعالج كافة المثالب التي شابت القانون الحالي وسيكون على جدول اعمال الجلسة المقبله للتصويت عليه وينفذ بعد ثلاثة شهور من نشره في الجريدة الرسمية .

واكد ان اللجنة اخذت التعديلات الجوهرية ورفضت الاخرى غير المناسبة من اجل ان يكون القانون متكاملا وشفافا مشيدا بجهود اللجنة ومستشاريها لانجاز هذا القانون مؤكدا انه بعد تطبيقه ستنتعش بورصتنا وسننتهي من النزول المستمر لها والاحباط الذي يعيشه المتداولين

الكندري يسأل وزير الصحة عن اسم الموظف المتهم بقضية اختلاسات مالية

فيصل الكندري

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا لوزير الصحة عن احد المسؤولين بوزارة الصحة متهم بقضية اختلاسات مالية فيما يلي نصه:

نما الى علمنا ان احد المسؤولين بوزارة الصحة قد احيل سابقا الى النيابة العامة بتهمة اختلاسات مالية عندما كان ملحقا صحيا في احد المكاتب الصحية خارج البلاد؟

1 - يرجى ذكر اسم الموظف مع منصبه الحالي وسيرته الذاتية والمخالفات التي ارتكبها والعقوبة التي اتخذتها الوزارة حيال ذلك ؟

2 - يرجى توضيح الية تعيين المذكور بوظيفة مدير مستشفى ومن المسئول عن ترقيته في هذا المنصب ؟

3 - هل تم اختيار المسؤول كمدير مستشفى عن طريق الوظائف الاشرافية وما هي اسماء اعضاء اللجنة التي وافقت على اختياره كمدير للمستشفى ان وجدت ؟

4 - هل تم اعلام اعضاء اللجنة بالمخالفات التي ارتكبها هذا المسؤول وقيامه باختلاس اموال خلال شغله منصب ملحق صحي في احد المكاتب الصحية خارج البلاد .

5 - في ظل المخالفات التي ارتكبها هذا المسؤول كيف تم ترقيته الى مدير مستشفى والتغاضي عن تلك المخالفات ؟

الغانم استقبل وزير الكهرباء

الغانم لدى استقباله الجسار

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه اليوم وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء أحمد خالد الجسار بمناسبة توليه الحقيبة الوزارية وأدائه اليمين الدستورية أمام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وتمنى الغانم خلال اللقاء للوزير الجسار التوفيق في عمله الوزاري الجديد بما يحقق مصالح الوطن والمواطنين متمنا في ذات الوقت الدور الذي لعبه الوزير السابق عبدالعزيز الابراهيم إبان توليه حقيبتي الأشغال والكهرباء.

قررت إلغاء الفقرة المتعلقة باستثناء مجلس الوزراء لبعض الحالات

«الداخلية والدفاع» وافقت على قانون التجنيد الالزامي

■ المعيوف : اللجنة رأت عدم جواز فتح باب الاستثناءات حتى لا يظلم أحد

عبدالله المعيوف

أعلن رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله المعيوف توصية اللجنة في اجتماعها بمجلس الامة اليوم "امس" بالموافقة على قانون الخدمة العسكرية الوطنية «التجنيد الالزامي» ورفعه الى مجلس الامة لبدرج على جدول أعمال جلسة 24 الجاري. وقال المعيوف في تصريح للصحافيين في مجلس الامة إن اللجنة قررت إلغاء الفقرة المتعلقة باستثناء مجلس الوزراء لبعض الحالات من التجنيد مضيفا أن اللجنة "رات عدم جواز فتح باب الاستثناءات حتى لا يظلم احد وذلك حرصا على المساواة بين المواطنين في تطبيق القانون". وذكر ان القانون تضمن في مواده حفظ حقوق المجندين اثناء الخدمة والاحتياط في حال تعرضهم للوفاة او الاصابة الجسيمة في ان يعاملوا معاملة العسكريين في التعويض المالي والادبي والمعنوي

بعد اطلاعه على النتائج الملموسة لها

عبد الصمد: «المحاسبة» مقتنع باستمرار الجلسات الخاصة بمناقشة ملاحظاته

■ مناقشة الميزانيات ستكون مرهونه بمدي جدية الجهات الحكومية في معالجة ملاحظات الديوان

عدنان عبدالصمد

اكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد ان ديوان المحاسبة بصدد عقد عدة اجتماعات لتقييم جلسة مجلس الامة السابقة المتعلقة بمناقشة ملاحظات الديوان علي وزرات وهيئات الدولة

واشار عبد الصمد عقب انتهاء اجتماع اللجنة والذي حضره عدد من النواب بحضور فريق ديوان المحاسبة لتقييم ذات الجلسة سالفة الذكر بانه طرحت عدة افكار لتطوير تلك الجلسة لافتا ان الحضور اتفقوا علي ان هذه الجلسة ستكون بداية لا نهاية

واوضح عبد الصمد ان ملاحظات النواب علي الجلسة انها كانت مارتونية طويلة امتدت الي ما يقارب ١١ ساعة مبينا ان تم الاتفاق علي ان تكون الجلسات القادمة مقسمة علي اكثر من جلسة واما ان تكون في ايام الخميس او ان تعقد كل شهر جلسة خاصة لمناقشة الحسابات الختامية اضافه للجلسات العادية لمجلس الامة

واشار الي ان الديوان مقتنع باستمرار مثل هذه الجلسات خاصة بعد اطلاعه علي النتائج الملموسة

واضاف عبد الصمد ان مناقشة الميزانيات والحساب الختامي سيكون مرهون بمدي جدية الجهات الحكومية في معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة ولفت الي ان ثمه فكرة طرحت خلال الاجتماع بان تعقد في الايام المقبلة جلسة خاصة للجهات الملحقة والمستقلة وكذلك الوزارات لمناقشتها حسب القطاعات كالقطاع التربوي والامني والمالي والتجاري وبالتالي تتم محاسبة الوزراء وفق هذه القطاعات

وكشف عبد الصمد ان الحضور بالاجتماع طرحوا ضرورة تفعيل المحاكمات التاديبية مشيرا الي ان قد تكون هناك متطلبات تشريعية لتعديل قانون المحاسبة فيما يتعلق بهذه المحاكمات لاسيما وان بعض الجزاءات المنصوص عليها قد تكون قاصرة

واضاف انه طرحت فكرة اعادة النظر فيما يتعلق بمجالس الادارات خاصة للجهات المستقلة والشركات التابعة لها تكون مجالس اداراتها غير فعالة وحتي التعيين بها يكون لغير المتفرغين بهدف الترضيات السياسية

واشار عبد الصمد ان من ضمن الامور التي طرحت في الاجتماع تعديل قانون حماية الاموال العامة لكي يتطابق مع السنة المالية ولتلافي ما فيه من ثغرات وكذلك طرح بان تكون الجلسات القادمة علي كل الملاحظات والمخالفات لاسيما وان ما طرح في الجلسة الماضية مجرد امثله فقط